



القرار ١٥٢٢ (٢٠٠٤)

الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٤٨٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة المتعلقة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ يشجعه ما أحرز من تقدم في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ إبرام الاتفاق العام الشامل الموقع في بريتوريا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وما تلا ذلك من إنشاء حكومة الوحدة الوطنية والانتقال،

وإذ يرى أن إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإعادة الهيكلة والإدماج الفعليان للقوات المسلحة التابعة للأطراف الكونغولية المتحاربة سابقا، وإنشاء شرطة وطنية موحدة، هي العناصر الرئيسية في نجاح العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ يؤكد مجددا في هذا الصدد أن المسؤولية العامة، تقع على كاهل حكومة الوحدة الوطنية والانتقال. ويرحب بإنشاء قيادة عليا موحدة، ويدعو إلى التعاون الفعال في جميع مستويات القوات المسلحة الكونغولية،

١ - يرحب بالجهود الجارية لإنشاء أول لواء مدمج وموحد في كيسانغاني كخطوة نحو وضع وتنفيذ البرنامج الشامل لتشكيل جيش كونغولي وطني موحد؛

٢ - يقرر أنه نظرا لأن حكومة الوحدة الوطنية والانتقال قد أنشئت وباتت قائمة فإن مطلبه المتعلق بتجريد كيسانغاني والمناطق المحاورة لها من السلاح، والوارد في الفقرة ٣ من القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) لا ينطبق على القوات الموحدة والمهيكلية من جديد



لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والقوات المسلحة المشمولة بالبرنامج الشامل لتشكيل جيش
كونغولي وطني موحد ومهيكل من جديد؛

٣ - يبحث حكومة الوحدة الوطنية والانتقال إلى اتخاذ التدابير الملائمة، من أجل
إعادة هيكلة القوات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإدماجها، وفقا للاتفاق العام
الشامل، بما في ذلك إنشاء مجلس أعلى للدفاع ووضع خطة وطنية لنزع السلاح والتسريح
والإدماج وكذلك الإطار التشريعي اللازم؛

٤ - يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من المساعدة من أجل إدماج القوات
المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة هيكلتها، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٩٣
(٢٠٠٣)؛

٥ - يقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره الفعلي.